الثورة
www.althawranews.net

تفاعلات

عبد العزيز: حلم استعادة الدولة

يقول الباحث والمحلل السياسي عمر عبد العزيز: يتوهم من يعتقد أن هنالك إمكانية لإصلاح حقيقي وجذري في اليمن، طالما كان السلاح متاحاً للمليشيات، أيا كان اسمها وصفتها، فالقاسم المشترك الأعلى بين فرقاء السلاح غير المؤسسي، وغير المشروع، وغير المنضبط، هو أنهم جميعاً ضد مشروع الدولة، بل ويرفضون وجودها من حيث الأساس. وقد رأينا مثل هذه الحالة، وعلى مدى عقدين من الحرب الأهلية في الصومال الشقيق، حتى أصبحت شريعة الغاب سيدة الموقف، وأصبح حلم استعادة الدولة أمراً عزيز المنال.

نعمان: قاعدة اللامركزية

مؤيدا للفيدرالية يقول المحامي محمد أحمد نعمان:
ليثق اليمنيون جميعا بمختلف أطيافهم السياسية والحزبية أن قاعدة اللامركزية ستجعل كل إقليم يتمتع بحقوق متعددة كالمحاكم والبرلمان والشرطة الخاصة به في ظل حكومة مركزية ذات سلطات مستقلة. فالدولة الاتحادية دولة مستقلة ذات سيادة ولن يكون فيها تحكم في السلطة واستغلال للثروة على نحو ما كانت عليه.

الزنداني: لجنة صياغة الدستور

استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء الدكتور منصور الزنداني يؤكد بأن التوجه الآن هو نحو لجنة صياغة الدستور وهي خطوة بحجم الوطن ولا يستطيع تنفيذها طرف دون آخر ولا فئة دون أخرى.. مشيراً إلى أن لجنة صياغة الدستور هي التي ستقدم دستوراً يحوي كل المخرجات من خلال قواعد دستورية من خلال صياغة المخرجات وإعادة ترتيب الألفاظ للخروج بدستور جديد.

الجوف: دورة في مهارات التواصل لدعم مخرجات الحوار الوطني

الجوف/ سبأ
بدأت أمس بمحافظة الجوف دورة تدريبية حول مهارات التواصل والمناصرة لدعم مخرجات الحوار الوطني تنظمها جمعية أنوار الوحدة التنموية والاجتماعية بمشاركة 27 مشاركا.
وفي افتتاح الدورة أكد أمين عام المجلس المحلي بمحافظة الجوف علي محمد حميد أهمية تفعيل مهارات التواصل والمناصرة لدى جميع الفئات الاجتماعية بالمحافظة لأحداث الأثر الفعال في دعم ومناصرة مخرجات الحوار الوطني والتوعية الواسعة لما يعزز أسس بناء اليمن الحديث بمشاركة وتفاعل الجميع.
فيما أشار منسق المشروع حميد المحبوبي وفقاً لوكالة سبأ إلى أن الدورة تهدف لتوعية مهارات التواصل والمناصرة وعقد حلقات نقاشية لعدد 120 مشاركا من جميع الفئات المستهدفة لإحداث الأثر المطلوب بمشاركة المجتمع لعد مخرجات الحوار الوطني .

المحلل السياسي الدكتور محمد الحميري لـ(الثورة):

نجاح الأقاليم مرتبط باستقرار الوضع السياسي والأمني

أكد المحلل السياسي الدكتور محمد عبدالله الحميري على أهمية التهيئة والتوعية المجتمعية لنظام الأقاليم في بعدها الجغرافي والتنموي والحضاري، موضحا بأنه لن يحقق النظام الفيدرالي أي نجاح إلا بتوطيد جذور الأمن والاستقرار، والوصول إلى مراحل الأمن الاجتماعي والغذائي والاقتصادي والسياسي وفق آليات دقيقة وواضحة تسمح باستنهاض قدرات المجتمع وإبداعات أبنائه في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة وتثوير كل عوامل الإنتاج للوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل والصحيح لهذه الموارد للانطلاق النهضوي المثمر للأقاليم وتجنبا لمختلف الصراعات السياسية والجهوية وهذا نص اللقاء:

قوادم وخوافي
أ.د. عمر العمودي

الليبرالية الغربية

هي فلسفة عامة وطريق مذهبي عام يقف وسطه بين الفكر اليميني المحافظ المتشدد من ناحية أخرى تجاه الفكر اليساري الراديكالي كالماركسية، ولليبرالية الغربية ركائز ودعائم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلم ومناهجه العلمية مثل النظام الفردي الرأسمالي والبرلماني لليبرالية التي تتجسد في نظرية الفصل بين السلطات والوكالة النيابية أو التمثيلية والانتخابات العامة والتعددية السياسية والحزبية وسيادة الدستور والقانون والنظام واستقلال القضاء وحرية الصحافة وإبعاد مؤسستي الجيش والأمن عن العمل السياسي والحزبي الخ، وفي مجال العالم والبحث العلمي فهي مع حرية البحث والفكر إلى أقصى مدى بعيداً عن الوصاية الدينية والسياسية معاً وينبثق عن الليبرالية الغربية الفردية الرأسمالية فلسفات ومدارس أخرى تسندها في مواجهة من يناهضها أهمها: العلمانية، وتعرف بفكرة فصل الدين عن السياسة ومضمونها يقول إن أمور وشؤون المجتمع المختلفة كلها يجب أن تسير وفقاً لظروف الواقع والحياة المادية واجتهادات البشر وطموحهم وإبداعهم وأنها لا تتقيد بوصاية المؤسسات الدينية، وهناك مدارس وفلسفات أخرى لا يتسع المجال والمقام لشرحها ومن أبرزها الوضعية، والوضعية المنطقية والبرجماتية والوجودية وأخيراً العولمة التي تدعو إلى مفهوم المدينة الكونية أو القرية الكوكبية الواحدة التي تختفي فيها القيود السياسية والاقتصادية والتجارية ويسودها نظام العرض والطلب وآلية وقواعد السوق الحر والمنافسة الحرة والمشكلة التي تواجه شعوب العالم الثالث المختلفة في قدراتها الإنتاجية والاستخراجية والعلمية والصناعية والتكنولوجية، وأغلبها هي من الدول الاستهلاكية التلافة وغير المنتجة، وبالتالي وفي نهاية التحصيل فإن هذه الدول ستخضع للظلم والاستغلال والتوجيه والوصاية للغير أي الدول الغربية واحتكاراتها الكبرى الاقتصادية والمالية والصناعية والعلمية، وما لم يعيد العالم الغربي الفتي والقوي والمتقدم النظر في سياساته وخططه ومشاريعه الاستعمارية لكي يكون للتقدم والتنمية مضموناً عالمياً وعادلاً لكل أبناء القرية أو المدينة الكونية الواحدة، فإن أغلبية شعوب ودول العالم الثالث ستظل تعاني من عدم الاستقرار ومن النزوح في الثورة والعنف والإرهاب في حياتها العامة وفي علاقاتها البينية، وسوف تمتد وتنتقل آثار تلك السلبية إلى الدول والمجتمعات السياسية الغربية ومن يلف لفها ويسير في ركابها، فهل تدرك الدول الغربية وقوامها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الاحتكارية أن زمن احتكار السيادة والمال والنفوذ والقوة على المجتمع الدولي قد ذهب وولى، وهذا من يقول به منطق العصر، منطق السلام والأمن والتنمية العالمية الواحدة؟

أجرت الحوار / أسماء حيدر البزاز

يجب تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد لتحقيق النهوض التنموي

*** كيف تنظرون إلى إقرار الأقاليم الستة.. وما هي الصعوبات والتحديات خلال المرحلة التأسيسية؟**
- في الحقيقة المجتمع كله يعوّل اليوم على أسس وضمانات تنفيذ تلك المخرجات، ويتساءل متى وكيف وبمن وبأي ثمن وزمن سيتم تنفيذها، ذلك لأن هذه المخرجات وبخاصة ما أصبح منها بحكم المخرجات النهائية -وليس ما يمكن تصنيفه منها كتوصيات أو كمخرجات أولية ما تزال بحاجة لأنشطة تكميلية لإتمامها- حتى الآن لا يزال ينظر الكثيرون إلى وثيقة المخرجات على أنها لم تزد في الغالب عن سقف تطلعات شبيهاتها من الرؤى الواردة سابقا في البرامج الانتخابية لبعض الأحزاب في الانتخابات الرئاسية والنيابية الماضية، والتي لم تتح لها ظروف الصراعات السابقة لأن تجد الأرضية المناسبة لتنفيذها وتحويلها إلى واقع ملموس يحقق النتائج المطلوبة لها.

تثوير الإنتاج

*** هل ترى بأن الأقاليم ستحقق للشعب الأمن والاستقرار والنهضة التنموية؟**
- المطلوب الآن التهيئة لنظام الأقاليم الذي لم ولن يحقق نجاحه إلا بتوطيد جذور الأمن والاستقرار، فهذه هي الغايات التي ينشدها المجتمع اليمني وبخاصة فئة الشباب المتعطش للعمل بكل أمل وحيوية وجدية بحيث تتوفر من خلالها فرص العمل الكافية والعادلة واللائقة بالعيش الكريم، وبحيث تنخفض معها أيضا معدلات الفقر والجريمة وتصل بالمجتمع كله إلى مراحل الأمن الاجتماعي والغذائي والاقتصادي والسياسي الذي تمثل فيه وتصل من خلاله كل قطاعات الشعب ومكوناته النوعية والعمرية وخاصة الشبابية من النساء والرجال إلى مراكز صنع القرار وفق آليات دقيقة وواضحة تسمح باستنهاض قدرات المجتمع وإبداعات أبنائه في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة وتثوير كل عوامل الإنتاج للوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل والصحيح لهذه الموارد للانطلاق النهضوي المثمر للأقاليم .

تحديات الأقلمة

*** المعوقات التي تصاحب الانتقال نحو الفدرلة والأقلمة...؟**
- هذا الانتقال سيحدث نوعا من الصراعات المحدودة والمتوقعة لإبراز عضلات بعض القوى التي ستبرز للسطح مجددا سواءً من القوى القديمة والتقليدية أو القوى الجديدة لتقود اليمن الفيدرالي في عهده الجديد والقادم، ومن المنتظر بناء على ما أسلفنا أن تنتهي تلك الاستعراضات بحيث يكون قد اتضح معها معالم الوضع الجديد على مستوى كل إقليم وعلى مستوى اليمن ككل، واتضح معها أيضا معالم توزيع مناطق نفوذ ومصالح مكونات المجتمع الدولي في اليمن وأقاليمه المختلفة. وسيلحق ذلك تدعيم أسباب الأمن والاستقرار ليتجه الجميع إلى مصالحهم في إطار متناغم ستنتعش اليمن خلاله من الناحية الاقتصادية والأمنية انتعاشا لم تشهده عبر جميع حقب التاريخ منذ انتهاء حضاراته القديمة وحتى اليوم، لكن هذا الانتعاش الاقتصادي والأمني سيكون أشبه بانتعاش دول الخليج وربما يفوق ذلك لأنه سيتم خلال فترة قصيرة ولأنه سيكون انتعاشا مرتهنا بحماية مصالح الخارج وغير معتمد على قوة اليمن العسكرية والذاتية، وغير طموح في التأثير على الأوضاع من حوله وفي محيطه،، وستكون كل عوامل التهدئة الداخلية معتمدة على ما سيتم خلقه من حالة الثراء والترف لأغلبية الشعب اليمني وقواه الاجتماعية والسياسية.

المجتمع الدولي

*** أين يكمن دور المجتمع الدولي في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ اليمن؟**
- للمجتمع الدولي ومجلس الأمن ودول المنطقة دور كبير في إنجاح هذه المرحلة وتوطيد أسس النظام الاتحادي لدولة الأقاليم وفي تنفيذ وثيقة المخرجات، فهو دور محوري وأساسي يكاد ينافس في قوته دور قوى الداخل كلها مجتمعة ومنفردة بل وربما يتفوق عليه، ولمن يتساءل لماذا؟ وكيف يمكن أن يكون ذلك الدور موازيا للدور الوطني أو أكبر؟ أقول ذلك لأن للمجتمع الدولي مصالح حيوية في المنطقة لا يمكنه الدفاع عنها وضمان تحققها بدون يمن مستقر وآمن لأبنائه ولمن ترتبط مصالحهم بأمن واستقرار بل وازدهار اليمن، وهم ذاتهم من سيضطرون لتكثيف وجودهم في اليمن بشكل لم يشهد له التاريخ مثيلا من قبل، بمعنى أن اليمن كما تشير كل التوقعات عن التطورات المنتظرة في المنطقة وفي العالم العربي برمته خلال السنوات الخمس القادمة قد خطط له لأن يكون موطء القدم الآمن لكل القوى الدولية وشركاتها وممثليها الذين سيتقاطرون على اليمن بكثافة تعكس حجم أنشطتهم التي تتطلبها رعاية مصالحهم داخل اليمن وفي محيطه الإقليمي والعربي.

المصالح الخارجية

*** هل نحن بمضمار خلق أرضية جديدة ترسم خارطة قوى محلية جديدة تسمح باستيعاب مصالح الخارج؟**
- نعم، بإعادة رسم مكونات النفوذ والسيطرة المحلية في شكلها الجغرافي والبشري بأقصى قدر يسمح بتحقيق كافة مكونات معادلة الأمن والأمان والاستقرار والتنمية في اليمن بصورة تكفل مصلحة المجتمع الدولي ولا تتعارض في جوهرها كثيرا مع مصالح أبناء اليمن، ولا سبيل للوصول إلى ذلك إلا عبر توافق يمني جديد يكون للمجتمع الدولي عبر دوله الفاعلة وعبر مجلس الأمن يد رئيسية ومباشرة في صناعة النظام الفيدرالي على أرض الواقع في المرحلة القادمة التي يعتبر عامنا هذا 2014 من الناحية العملية هو بدايتها الحقيقية، وعليه فإنني أتوقع أن يشهد هذا العام جهدا خارجيا مكثفا للمجتمع الدولي لإنفاذ رؤيته حول إعادة ترتيب البيت اليمني، سنشهد ذلك في صورة تقديم المجتمع الدولي لمساعدات لوجستية أمنية وقانونية وإدارية واستثمارية مكثفة حتى تتمكن بها من القضاء على مختلف بؤر الصراعات والعنف التي قد تتزايد وتيرتها خلال الأشهر القادمة من أجل إتمام عملية الانتقال للنظام الفيدرالي الذي يمثل واحدة من أهم مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

مراقبون: على القوى السياسية الابتعاد عن المكايدات وتنفيذ ما توافقت عليه

المرحلة التأسيسية أولويات لا تحتمل التأجيل

استطلاع/ أمل عبده الجندي

تحدث سياسيون وأكاديميون لـ«الثورة» عن أهمية تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والإجراءات التي يجب على الحكومة والأطراف السياسية أن تتخذها خاصة وأننا على مفترق المرحلة الانتقالية الثانية حفاظاً على المنجزات التي وصلت إليها البلاد في تأسيس الدولة اليمنية الجديدة..

الكاتب الصحفي رشاد الشرعبي يقول: يتوجب على جميع المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني سوى الالتزام بمخرجات المؤتمر التي توافقوا عليها والشروع بتنفيذ تلك المخرجات كمنظومة شاملة وليس البعض دون البعض الآخر, ومن أبرزها بسط سيطرة الدولة من خلال قواتها المسلحة والأمن على كل أراضي البلاد وخضوع كل مسئولي الدولة في المركز وفي السلطات المحلية للقيادة السياسية للبلاد ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني، وسحب كل الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من أي جماعات أو مليشيات مسلحة لتكون حكراً على الدولة فقط، وحل أي مليشيات مسلحة لأي جماعات أو أطراف أو تيارات سياسية أو مذهبية أو قبلية, ومن لا يلتزم بذلك فليعلن عنه كخارج عن الإجماع الوطني ومتمرد على الدولة والشرعية القائمة, وذلك بالتزامن مع تنفيذ بقية المخرجات, وليس الاهتمام بالمخرجات المتعلقة بتحديد الأقاليم والدستور والانتظار حتى تتحلل الدولة وتسيطر الجماعات على مناطق وتتحول إلى دويلات خاصة.

سيناريوهات سياسية

ويرى محمد الحمري- محلل سياسي- أن على الحكومة وعلى الأطراف السياسية خلال هذه المرحلة الانتقالية الفارقة في حياة الشعب وتاريخ البلاد أن تتخذ جملة من الإجراءات العاجلة وأهمها ما يلي: أولا: أن يقف الجميع وقفة استشرافية مسئولة لكل السيناريوهات التي تنتظر اليمن في المستقبل في ظل ما تحمله المؤشرات حول ذلك من معطيات وتوقعات، وبحيث تفضي هذه الوقفة المطلوبة إلى تقدير سليم للموقف الراهن والسيناريو الذي تتحقق معه وفي ظله مصلحة اليمن ومعرفة وتحديد متطلباته بدقة ليتم التزام الجميع بها. ثانيا: أن تتبنى الحكومة بمنتهى الوعي والإدراك والمسئولية مرامي وغايات القوى الدولية التي تتابع باهتمام غير مسبوق الأوضاع في اليمن وتحديد مبررات وخلفيات وغايات ذلك الاهتمام وما تبعه وسيتبعه من تدخلات في الشأن اليمني وتحديد الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية لذلك التدخل، ومدى وحدود رغبة وتطلع كل تلك القوى مجتمعة ومنفردة في التدخل بالشأن اليمني، ومعرفة متى وكيف يمكن أن نستفيد من ذلك؟ وما هي شروط حصولنا على أكبر المكاسب الممكنة إن ثبت للحكومة وللقوى السياسية اليمنية أننا لم نعد بوضع نستطيع معه مقاومة ومنع التدخلات الأجنبية في شئون بلادنا!!
وختم حديثه بالقول: إن على كافة القوى السياسية أن تدرك أن التاريخ لن يرحمها كأحزاب أو حتى كأفراد إن ثبت أنهم -منفردين أو مجتمعين- فرطوا في الوطن وأمنه واستقراره وسيادته.

منع السلاح

ومن جهته يقول الناشط عدنان العديني: إن ما يجب التركيز عليه في الفترة الانتقالية الثانية هو منع دخول السلاح إلى المدن ووضع كل متجول فيها بالسلاح في لائحة الملاحقة وكذا وضع برنامج زمني لعملية نزع السلاح يترافق فيها عملية التوعية بمخاطره وضرورة تسليمه إضافة إلى التعجيل في عملية صياغة الدستور الجديد وهذا من الضروريات البحتة التي يجب البدء فيها لبناء يمن جديد واعد.

حكومة الكفاءات

وقال القاضي رضوان العميسي إن أول ما يجب فعله هو البدء بتنفيذ المخرجات العاجلة والملحة لمؤتمر الحوار الوطني وعلى رأسها إعادة تشكيل حكومة الوفاق على معايير الكفاءة المهنية بعيداً عن المحاصصة الحزبية، وكذا تشكيل لجنة صياغة الدستور بذات المعايير، وكذلك استكمال هيكلة القوات المسلحة والأمن بما يمكنها من أداء دورها الوطني وبسط نفوذ الدولة في كل أرجاء الوطن، وإعادة الأمن والاطمئنان للوطن والمواطن على حدٍ سواء، حتى يتسنى للحكومة بعد إعادة تشكيلها العمل بروح الفريق الواحد وتأسيس مبدأ الشفافية والحكم الرشيد وإبعاد الوظيفة العامة عن المحاصصات الحزبية، ومكافحة الفساد والمفسدين وتفعيل الأجهزة الرقابية ودور القضاء.
مشيراً الى أن دور الأطراف السياسية يأتي في الابتعاد عن المكايدات السياسية والعمل بما من شأنه تحقيق مصالح الوطن العليا على ضوء التوافق والمخرجات التي أفرزها مؤتمر الحوار الوطني والتهيئة العامة لتنفيذ تلك المخرجات على أرض الواقع.